حوار..

بقلم : احمد طلعت

احتار الناس في التناقض والتضارب الذي تجري عليه سياسة الحكومة في كل أمر من الأمور ... وتعود المواطن ان يقرأ تصريحات لكبار المسئولين حول موضوع معين ، ثم يقرأ في اليوم التالي تصريحا لمسئول آخر في الاتجاه المضاد تماما للتصريح الأول . وكانت النتيجة أن فقد المواطن الثقة في كل ما يقرأ وما يسمع ولم يعد يهتم بتصريحات المسئولين ولا بأصحابها .

بل إن المواطن قد تعود أن يرى - في حياته اليومية - تطبيقات مخالفة تماما لما يسمعه من تصريحات المسئولين الكبار ، وكأن الدولة قد أصبحت فيها حكومتان ، واحدة (للتصريحات) والأخري تفعل ما تريد بغير رقيب أو حسيب .

فالسياسة المعلنة (للدولة) هي عدم مد الخدمة لمن وصلوا إلي سن المعاش في الحكومة والقطاع العام لإتاحة الفرصة أمام المواهب الشابة ، ومحاربة مشكلة البطالة في نفس الوقت . بل إن المسئولين (الكبار) قد اعلنوا انهم بصدد دراسة مشروعات قوانين جديدة تيسر الاحالة إلي المعاش قبل السن القانونية مع اضافة عدد من سنوات الخدمة الاعتبارية حتي لا يضار أحد بالخروج إلي المعاش قبل السن القانونية .

كما أعلن المسئولون الكبار ان الحكومة تدرس حاليا اصدار قانون بخفض سن المعاش بالنسبة للمرأة إلي ٥٥ عاما بدلا من ستين ، تشجيعا للمرأة علي التفرغ لرعاية أسرتها - دون ان تضار في معاشها - مع اتاحة الفرصة لتشغيل عدد أكبر من الشباب .

هذه هي السياسة (المعلنة) للدولة علي لسان كبار المسئولين فيها وفي مقدمتهم السيد رئيس الجمهورية ، لكن ما يجري عليه العمل فعلا في بعض مؤسسات القطاع العام يختلف تماما عن هذه السياسة الرسمية للدولة . فاحدي هذه المؤسسات انتهزت فرصة صدور القانون رقم ١١٦ لسنة ٧٥ الذي سمح لها بعدم التقيد ببعض أحكام قانون القطاع العام ، واستندت إلي هذا القانون في مد خدمة عشرات من كبار العاملين فيها بعد سن الاحالة إلي المعاش لمجرد انهم من العاملين (المطيعين) لإدارة هذه المؤسسة المحظوظة ، ودون أن يكون لأي واحد من هؤلاء (المحظوظين) كفاءة خاصة أو نادرة تستدعي مد خدمته بعد سن المعاش أو تبرر هذا المد الذي يحجب فرص الترقي عن مئات من الموظفين الأكفاء ، ويغلق في وجوههم كل الأبواب ، ويحكم عليهم باليأس والاحباط .

فهذه المؤسسة فهمت تحريرها من بعض قوانين القطاع العام علي أنه (رخصة) تسمح لها بأن تفعل ما تريد دون رقابة من أحد ، حتي ولو كانت في سياستها هذه تناقض السياسة العامة للدولة وتتناقض معها تماما ، مع أن المقصود من تحريرها من بعض قيود القطاع العام هو اعطاؤها الفرصة لممارسة نشاطها بحرية تسمح لها بالمنافسة في الأسواق ، وليس المقصود من تحريرها من قيود القطاع العام ان تتحول إلي (متحف) لأرباب المعاشات من المحاسيب والاتباع ... !!

وهنا يأتي الحديث عن (الحق) وسوء ممارسة هذا الحق (والسلطة) والانحراف في ممارسة السلطة وهو حديث يجب ان تنتبه له أجهزة الرقابة في الدولة وفي مقدمتها جهاز الرقابة الإدارية ، ولابد أن تقدم المؤسسات التي تتبع القطاع العام أو قطاع الأعمال للوزير المختص ولاجهزة الرقابة مبررات قوية وجدية في حالة خروجها علي السياسة العامة للدولة حتي لا تتحول القوانين التي تستهدف المصلحة العامة إلي مجرد قوانين تخدم الانحراف بالسلطة ومحاباة المحاسيب والاتباع .

والشئ الغريب ان هذه المؤسسة التي نتحدث عنها ، تجد من المستشارين القانونيين من يحلل لها الحرام ، ويحرم الحلال ، ويفسر (الضرورة) تفسيرات علي حسب (المقاس) مع أن الضرورة - كما يعلم السيد المستشار القانوني - تقدر بقدرها .

وكلنا أمل في أن تجهد الرقابة الادارية نفسها وتطلع علي محاضر جلسات مجلس إدارة هذه (المؤسسة) في اجتماعه الثالث لسنة ٩٣ المنعقد صباح يوم الخميس ٢٢ ابريل واجتماعه الرابع لسنة ٩٣ المنعقد بعد ظهر نفس اليوم الخميس ٢٢ ابريل ١٩٩٣ تحت بند (عاشرا) .. !